

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

ب - الدم النجس: وهو الدم المسفوح الخارج من بدن حيوان له عرق. والثاني تجب إزالته عن الثوب والبدن للصلاة والطواف وعفي عنه في موردين: الأول: دم الجروح والقروح التي يشق التحرّز عنها عادةً ولا تنقطع، وإن كان كثيراً. الثاني: مادون الدرهم البغلي سعةً. ثم إنه إذا كان الدم بمقدار سعة الدرهم تماماً ولم ينقص منه ولم يزد عليه فهل هو معفو عنه أيضاً أم لا؟ قال العلامة في المنتهى: «أما ما بلغ درهماً من الدراهم البغلية المضروبة - من درهم وثلث - ولم يزد فقد اختلف علماؤنا على قولين: فبعض أوجب إزالته ([1274])، وهو «يوافق» النخعي والأوزاعي ([1275])، وبعض لم يوجبه ([1276])، وهو يوافق مذهب أبي حنيفة ([1277])، فالطائفة الأولى جعلوا الدرهم في حد الكثرة، والأخرى جعلوه في حد القلة، والأقرب الأول» ([1278]). وقال السيد الطباطبائي: «... وإذا كان متفرقاً في البدن أو اللباس أو فيهما...»